Dirasat, Human and Social Sciences, Volume 49, No. 3, 2022

Deanship of Scientific Research

Youth Awareness Level of the Indicators of Achieving Gender Equality as One of Sustainable Development Goals

Asma Alarab[1,2], Alaa Alrawashdeh[1,2]*, Osman Siraj Eldeen F. Ahmed[1,2]

[1] College of Humanities and Sciences, Ajman University, Ajman, UAE.

[2] Humanities and Social Sciences Research Center (HSSRC), Ajman University, Ajman, UAE.

https://doi.org/10.35516/hum.v49i3.1345

Received: 6/6/2020

Revised: 3/3/2021

Accepted: 19/4/2021

Published: 15/5/2022

* ***Corresponding author:***

alaa_rwashdeh@yahoo.com

Abstract

The study aims at identifying the Youth Awareness level of the indicators of achieving Gender equality as one of sustainable development goals.A descriptive and historical approach has been used to achieve the goals of the study.A questionnaire was used as tool to collect data from(362) respondents who were chosen by the simple random sampling method ,appropriate statistical methods were used to process the data.The study concluded that:Youth have a very high awareness of the indicators of achieving gender equality as on goal of sustainable development through their awareness of the concept of gender,the arithmetic averages ranged between (1.374- 2.026).And the majority of young people with a general average (1.887) believe that gender equality means a situation in which men and women enjoy equal rights, in the educational field with general average of (1.374): Increasing women`s participation in higher education, and in the field of health and life with general average (2.026).In the political sphere with general average (1.856).And in the field of economic empowerment with a general average of (1.768): Equality between men and women in the workplace, The study recommended a number of theoretical and practical recommendations.

Keywords: Awareness; Gender equality; Youth; Sustainable development; Gender Balance.

مستوى وعي الشاب بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين كأحد أهداف التنمية المستدامة

أسماء العرب[1،2]، علاء الرواشدة[1،2]*، عثمان سراج الدين[1،2]

[1]كلية الانسانيات والعلوم، جامعة عجمان، عجمان، الإمارات العربية المتحدة.

[2]مركز بحوث العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عجمان، عجمان، الإمارات العربية المتحدة.

ملخّص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى وعي الشاب بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين كأحد أهداف التنمية المستدامة. واستخدم المنهج الوصفي والتاريخي لتحقيق اهداف الدراسة، واستخدمت اداة الاستبيان لجمع المعلومات من (362)مبحوثاً، تم اختيارهم بأسلوب العينة العشوائية البسيطة.واستخدمت الاحصاء المناسب لمعالجة البيانات وخلصت الدراسة إلى ان :لدى الشباب وعي كبير جدا بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين كأحد أهداف التنمية المستدامة من خلال وعيهم بمفهوم المساواة الجندرية وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.026 -1.374). ويرى غالبية الشباب وبمتوسط حسابي عام (1.887) ان المساواة بين الجنسين تعني :حالة يتمتع فيها الرجال والنساء بالحقوق والفرص والاستحقاقات على قدم المساواة، ومن اهم مؤشرات تحقيق التوازن في المجال التعليمي وبمتوسط حسابي عام :(1.374) زيادة مشاركة المرأة في التعليم العالي، واتاحة الفرصة لتعليم الإناث تعزز فرص التنمية المستدامة، وفي مجال الصحة والحياة وبمتوسط حسابي عام :(2.026) تقليل وفيات الأمهات وتقليل معدل الولادات للمراهقات .وفي المجال السياسي وبمتوسط حسابي عام :(1.856) زيادة حصة المرأة في المقاعد البرلمانية، وفي مجال التمكين الاقتصادي وبمتوسط حسابي عام :(1.768) المساواة بين الرجال والنساء في بيئة العمل، واوصت الدراسة بعدد من التوصيات النظرية والعملية.

الكلمات الدالة :الوعي، المساواة بين الجنسين، الشباب، التنمية المستدامة، التوازن بين الجنسين.

© 2022 DSR Publishers/ The University of Jordan. All Rights Reserved.

المقدّمة

تعتبر إتفاقية "سيداو"، الشرعية الدولية لحقوق المرأة، وتدعو بشكل صريح إلى تطبيق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، وعلى الدول الموقعة كفالة احترام حقوق المرأة، ومنها: على الخصوص الحقوق السياسية للمرأة، وجعلها على قدم المساواة مع الرجل، وهو ما تنص عليه المادة السابعة من الاتفاقية. كما تدعو الاتفاقية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في مسائل الأسرة والعمل والصحة. وبين الوفاء بالالتزامات الدولية، والحفاظ على الهوية استحدثت الكثير من الدول تشريعات تضمن تحقيق المساواة في الحقوق السياسية والمدنية. (مختاري، 2019)

وهناك علاقة ضرورية بين التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين: إذ تعتبر المساواة بين الجنسين أحد أهداف التنمية المستدامة (SDGs)والمعروفة رسميًا باسم تحويل عالمنا (جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة) وهي عبارة عن مجموعة من 17 هدفًا وُضعت من قِبل منظمة الأمم المتحدة، وقد ذُكرت هذه الأهداف في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 أيلول/سبتمبر 2015 ، وفي 1 كانون الثاني / يناير 2016، أدرجت أهداف التنمية المستدامة ال 17 في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، ويعتبر الهدف رقم 5 تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين كل النساء والفتيات حيث إن توفير فرص متساوية للنساء والفتيات للحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والتمثيل في عمليات صنع القرار السياسي والاقتصادي أن يحفز الاقتصادات المستدامة، وأن يفيد المجتمعات الإنسانية عموما. وقد سجلت 143 دولة في دساتيرها ما يضمن المساواة بين الرجل والمرأة اعتبارا من عام 2014. غير أن 52 دولة أخرى لم تتخذ هذه الخطوة. وفي العديد من الدول لا يزال التمييز بين الجنسين حاضرا، وعلى الرغم من أن الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين) هو هدف قائم بذاته، فإن أهداف التنمية المستدامة الأخرى لا يمكن تحقيقها إلا إذا كانت احتياجات المرأة تحظى بنفس اهتمام احتياجات الرجل. حيث إن إشراك النساء والفتيات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمر بالغ الأهمية. (الأمم المتحدة 2016) .كما أن المساواة بين الجنسين تمثل أولوية عامة لليونسكو، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بجهودها الرامية إلى تعزيز الحق في التعليم، ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال إطار عمل التعليم حتى عام 2030، يرمي الهدف 4 للتنمية المستدامة إلى " ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع"، كما أن الهدف 5 للتنمية المستدامة يبيّن ضرورة " تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات".(اليونسكو، 2015). وعليه أن انعدام المساواة بين الجنسين يؤثر سلبا على التنمية المستدامة. وأن المرأة عنصراً مهما في وثيقة خطة التنمية المستدامة 2030 (بن قوية سامية ،2020:7)

وعن واقع المساواة بين الجنسين أشار تقرير الفجوة بين الجنسين العالمي 2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي استنادًا للاتجاهات الحاليّة إلى أن هناك مجموعة من الفجوات بين الجنسين أهمها: فجوة الفرص الاقتصادية بين الجنسين ستستغرق 202 عاماً لإغلاقها، وفي ظل الثورة الصناعية الرابعة التي تهدد ملايين الوظائف، هناك أيضًا فجوة كبيرة بين الجنسين في مهنة الذكاء الاصطناعي ستستغرق108 أعوام لإغلاقها، وفي التمكين السياسي، تتطلب الفجوة بين الجنسين 107 أعوام أخرى لإغلاقها. والفجوة بين الجنسين في التعليم يمكن إغلاقها في 14 عامًا فقط، في حين يمكن اعتبار الفجوة بين معدلات البقاء على قيد الحياة، وأثرها على الصحة والنمو والنماء "مغلقة فعليًا في معظم البلدان. كما أن تكلفة عدم المساواة بين الجنسين ستصل إلى 28 تريليون دولار بحلول عام 2025. وهناك ثلاثة عوامل تؤدي إلى هذه الخسائر: مشاركة المرأة بمعدلات أقل في القوى العاملة، والعمل لساعات أقل وتقاضي أجور أقل عادة من الرجال، ومن جانب آخر أشار التقرير إلى أنه منذ عام 2006 تقلصت الفجوة بين الجنسين بنسبة 3.6%، وفي عام 2018، كان هناك انخفاض بنسبة 0.03% فقط، مما يدل على "التقدم بطيء للغاية"، لكن الاتجاه العام كان إيجابيًا، فمن بين 144 دولة تمت تغطيتها في عامي 2017 و2018، أغلقت 89 دولة فجوة واحدة على الأقل بين الجنسين.

مشكلة الدراسة:

تتمتع النساء في دولة الإمارات بنفس الحقوق الدستورية التي يتمتع بها الرجال. وتتبوأ الدولة المرتبة الثانية بين الدول العربية في تحقيق التوازن بين الجنسين، وفقًا للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2017.وعلى مستوى المؤشرات الفرعية، تتبوأ دولة الامارات المراتب التالية: المرتبة الأولى من حيث معدل محو الأمية - المرتبة الثانية من حيث المساواة في الأجور بين الجنسين. المرتبة الأولى من حيث معدل الولادة بحسب النوع. وبعد إجراء انتخابات المجلس الوطني الاتحادي لعام 2015، تم تعيين 20 عضوًا جديدًا من بينهم ثمانية عضوات من النساء، وشهد المجلس الوطني الاتحادي تعيين أول رئيس له من النساء، وهي الدكتورة أمل عبد الله القبيسي. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تتقلد فيها امرأة هذا المنصب ليس فقط في دولة الإمارات، ولكن أيضًا في دول مجلس التعاون الخليجي. يتألف مجلس الوزراء الإماراتي الحالي من 29 وزيرًا من بينهم ثماني وزيرات. كما أسست دولة الإمارات مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين لتعزيز بيئة العمل، من خلال إتاحة فرص متساوية للنساء في القطاع العام. ولتحقيق تلك الغاية، أطلقت الدولة مؤشر عدم المساواة بين الجنسين للقطاع الحكومي. ويسعى المجلس لتشريع إطار عمل من أجل تعزيز الجهود التي تبذلها مختلف الجهات الحكومية لتطوير وتعزيز دور النساء كشركاء رئيسيين في بناء مستقبل الدولة. (البوابة الرسمية لحكومة الإمارات).

والمتتبع للأرقام الإحصائية يجد تزايد في نسب النساء في القوى العاملة في الإمارات من 6.1% إلى 31.6% عام 2011و ساهم في تلك الزيادة اعتماد عام 2013 عام التوطين، وحاليا باتت تشكل المرأة 66% من القوى العاملة 30% منهن في وظائف عليا و15% في وظائف فنية، وبنسب أقل في القطاع

المصرفي والقوات المسلحة وانطلاقا من رؤية الإمارات في بناء مجتمع واثق واقتصاد مستدام تم تعزيز مساهمة المرأة من خلال مجموعة من البرامج والمبادرات وإنشاء مجلس سيدات الأعمال ومن أهدافه الاستراتيجية مشاركة متميزة للمرأة في ريادة الأعمال تضمن زيادة وجودها والاستدامة فيها واستثمار طاقاتها في مختلف المجالات والتمكين الاقتصادي الفاعل ، وتعزيز ثقافة الإبداع لدى المرأة والمحافظة على استدامة أعمالها واستمرارها، وتمثل المرأة الإماراتية 15% من أعضاء مجالس غرف الصناعة والتجارة وفق مركز الإمارات للدراسات والبحوث، وحسب مجلة فورس الشرق الأوسط لعام 2014 تصدرت المرأة الإماراتية قائمة أقوى 200 سيدة عربية بواقع 26 سيدة إماراتية.

وضمن الدستور الإماراتي حقوق وواجبات في إطار المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة بين الجنسين ومن أهمها المساواة في العمل واختيار المهن. (الشامسي ،2015). ومن منطلق المسؤولية الاجتماعية وبما ينسجم مع رؤية الإمارات 2021 واهداف التنمية المستدامة 2030. جاء هذا البحث لتوفير مرجعية معرفية تدعم توجهات دولة الإمارات نحو المساواة وتحقيق التوازن بين الجنسين.

في ضوء ما تقدم تتمثل مشكلة الدراسة بقياس مستوى وعي الشباب الجامعي بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين كأحد اهداف التنمية المستدامة في دولة الامارات من خلال قياس وعيهم بمفهوم المساواة ومؤشراتها في مجال التعليم والصحة والحياة والسياسة والتمكين الاقتصادي.

أهداف الدراسة :تحاول الدراسة التعرف إلى:

1- مستوى وعي الشباب بمفهوم المساواة بين الجنسين ومؤشراتها.

2- مستوى وعي الشباب بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التحصيل العلمي.

3- مستوى وعي الشباب بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال الصحة والحياة.

4- مستوى وعي الشباب بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في المجال السياسي.

5- مستوى وعي الشباب بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التمكين الاقتصادي.

6. واقع المساواة بين الجنسين في الإمارات العربية المتحدة (التجربة الإماراتية).

7.أهم التوصيات التي يمكن تقديمها لمساعد واضعي السياسات التنموية والاجتماعية في بناء خطط وبرامج تستهدف تعزيز المساواة بين الجنسين في دولة الامارات العربية المتحدة؛ لتحقيق أهداف للتنمية المستدامة.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي: ما مستوى وعي الشباب بمؤشرات المساواة بين الجنسين كأحد أهداف التنمية المستدامة، ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1-ما مستوى وعي الشباب بمفهوم المساواة بين الجنسين ومؤشراتها؟

2-ما مستوى وعي الشباب بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التحصيل العلمي؟

3- ما مستوى وعي الشباب بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال الصحة والحياة؟

4- ما مستوى وعي الشباب بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في المجال السياسي؟

5- ما مستوى وعي الشباب بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التمكين الاقتصادي؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة النظرية والعملية بالآتي:

1. تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع المتمثل بالتعرف إلى مستوى وعي الشباب بمؤشرات المساواة بين الجنسين كأحد أهداف التنمية المستدامة من خلال قياس وعيهم بمفهوم المساواة ومؤشراتها في مجال التعليم والصحة والحياة والسياسة والتمكين الاقتصادي.

2. إن الدراسة تتناول ظاهرة اجتماعية بالغة الاهمية على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي. وهي من أهم موضوعات البحث في علم الاجتماع المرأة والسياسي وعلم اجتماع التنمية.

3. توفير بيانات ومعلومات بحثية للجهات العاملة في مجال المساواة بين الجنسين وصناع القرار تساعد على التخطيط السليم بما يضمن في النهائية تحقيق التنمية المستدامة.

4. من المتوقع أن يقدم البحث مجموعة من التوصيات والإجراءات العملية، التي قد تساهم في وضع الخطط والبرامج والسياسات، ويتوقع أن تساعد في استشراف مستقبل المساواة بين الجنسين في المجتمع.

5. تحديد لطبيعة ولنوع ولحجم المساواة بين الجنسين في مجتمع الامارات ورصد مؤشراته في تحقيق التنمية المستدام. وخلق وعي اجتماعي بأهمية تحقيق المساواة بين الجنسين في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

لم يعد بإمكان المجتمعات المعاصرة أن تضع خططاً للتنمية دون الأخذ في الاعتبار المعطيات التي يفرضها العصر الراهن؛ لتحقيق تنمية مستدامة تضمن حق الأجيال القادمة، وتكون عادلة اجتماعياً منسجمة بيئياً، ممكنة اقتصادياً، مقبولة ثقافياً، وقابلة للتنفيذ بحيث يكون الإنسان هدفها النهائي وغايتها من خلال مواءمة وضبط النشاطات الحالية وابتكار أخرى حديثة لمنظومة الانتاج الاجتماعي.

اما الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة، فقد ظهر في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية عام 1981 بعنوان " الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة "، والذى وضع تعريفاً مهمًا ، ومحدداً للتنمية المستدامة يشير إلى أنها " عملية السعي الدائم لتقدير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات ، وإمكانيات النظام الطبيعي الذى يحتضن الحياة.." ، ويصف هذا التعريف البعد البيئي كعنصر مهم من عناصر التنمية المستدامة، ويركز على أن جوهرها هو التفكير في المستقبل ، وفى مصير واحتياجات الأجيال القادمة (دوغلاس موسيشت ، 1993 ، 50-85). ومن التعريفات الشائع استخدامها على أوسع نطاق لمفهوم التنمية المستدامة ما ذكر في تقرير " مستقبلنا المشترك " الذي نشر أثناء عقد لجنة بروند تلان عام 1987 والذي أشار إلى أنها " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة(Khalfan,2004) كما تعرّف التنمية المستدامة بأنها " العملية التي يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلاً من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان وتطلعاته " (السنبل، 2001). إن مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development مفهوم معقد ومتشابك ويتفاعل مع مجموعة من الأنظمة التي يؤثر كل منها في الآخر، والقيام بتحليل العلاقة المتبادلة لهذه النظم من أجل العثور على مسار مستقبل مستدام يعتبر أمراً مهماً وضرورياً.(Xinqum, Wang & Others,2009)

وعند الحديث عن التنمية المستدامة، لا يمكن تجاهل الأجيال القادمة، وكيفية استغلال موارد الطبيعة في الفترة الحالية والمستقبلية، كالفقر والبيئة والتعليم والأوضاع الحالية والمستقبلية في المجالات: الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية...وغيرها من مجالات التنمية الأخرى .(United Nation University,2002)وتُعرف التنمية المستدامة؛ بأنها تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، فعالة من الناحية الاجتماعية، وممكنة من الناحية البيئية.(Sart Cogiterra,2006)

إن التنمية المستدامة هي: تنمية تستجيب للحاجات الحالية بدون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر أو عدم القدرة على استيفاء حاجاتهم، هذه التنمية تهدف إلى تطور وتقدم جماعي مشترك للتغير نحو إصلاح نوعية الحياة البشرية ومجتمعاتها. الاستدامة عملية دمج التنمية من زاوية نظر اجتماعية واقتصادية وبيئية.(C.Cordonier Segger & A.Khalfam,2004)

ومن ثم، يمكن القول إن مصطلح التنمية المستدامة هو مصطلح اقتصادي اجتماعي يعني تطوير وسائل الانتاج بطرق لا تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية لضمان استمرار الانتاج للأجيال القادمة، أي تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة، وإتاحة الفرصة لهم للحياة الكريمة في ظل الموارد والإمكانات المتاحة. وتتضمن التنمية المستدامة أبعاداً متعددة تتداخل فيما بينها تتمثل ب: الأبعاد الاقتصادية، الأبعاد الاجتماعية، الأبعاد البيئية، الأبعاد التكنولوجية. (السنبل ،2001: 20) ويمكن تعريفها إجرائياً بأنها " عملية دينامية متحركة تهدف إلى تحقيق وتوفير التطور، والرفاهية الاقتصادية الاجتماعية لأجيال الحاضر، والمستقبل من خلال الحفاظ على البيئة وصيانتها، واستدامة نوعية الحياة.

وعلى صعيد الدول النامية إن تحقيق تنمية حقيقية يتطلب أن تتبنى هذه البلدان خططاً ومشروعات تتسم بالواقعية والشمول من ناحية، وأن تكون متوازنة وغير متحيزة لفئات اجتماعية دون أخرى، أو لقطاعات ومجتمعات وأقاليم دون الأخرى من ناحية ثانية. ومن جانب آخر، فإن نجاح الخطط والبرامج يتطلب قدراً كبيراً من المشاركة الاجتماعية، أي مشاركة جميع الفئات الاجتماعية في جميع مراحل التخطيط. وهذا يعني أن المشاركة الاجتماعية تعتبر عنصراً مهماً ومؤثراً وضرورياً في عمليات التخطيط الاجتماعي، وبالتالي نجاح عمليات التنمية على اختلاف مستوياتها ومجالاتها. (شيخلي ،2001).

تشير بعض الكتابات إلى أن تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية يحقق مجموعة من الأهداف نذكر منها :تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان. تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة، وتنمية إحساسهم بالمسؤولية القائمة، احترام البيئة الطبيعية، تحقيق استغلال أمثل وعقلاني للموارد المتاحة، ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع، تحقيق نمو اقتصادي تقني (ملكية،2008: 9).

وعلى الرغم من المحاولات التي تبذلها البلدان النامية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، إلا أن ثمة مجموعة من التحديات والمعوقات التي تواجهها، والتي تحول دون الوصول إلى مستوى من التنمية في مختلف المجالات، ومنها: الفقر وعدم المساواة ، معوقات تتعلق بالديون التي حالت دون نجاح خطط التنمية المستدامة، معوقات تتعلق بالتكدس السكاني غير الرشيد، معوقات تتعلق بتدهور الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها بطرق غير العقلانية، معوقات تتعلق بنقص الخبرات والامكانات الاقتصادية اللازمة، تحديات تتعلق بإيجاد مصادر التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة، تحديات تتعلق بإعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نموا، تحديات تتعلق بتحقيق التكامل لاقتصادي وتشجيع الاستثمار في شراكة

حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية:(سراج الدين ،1993: 6)

على صعيد التنظير والتفسير حظيت العلاقة بين الرجل والمرأة بأهمية خاصة في التاريخ الإنساني، وتتحدد هذه العلاقة في صيغة جدلية تنطوي على مفهوم الصراع حيناً والتوازن حيناً آخر، وصراعات طبقية اجتماعية حيناً وعرقية جنسية حيناً آخر. فهناك أفكار ونظريات ومقولات كثيرة تناولت مسألة التمييز بين الجنسين، ويستند بعضها إلى المعتقدات والتأويلات الدينية وبعضها الآخر إلى الأيديولوجيا الطبقية وكلتاهما تؤكد على التمييز بين المرأة والرجل، وتنطلق بعض هذه النظريات من أسس عرقية بيولوجية لتبرير التمييز بين المرأة والرجل. (الأنصاري ووطفة، 2000:10)

إضافة إلى ما ذكر سابقاً بمقدمة الدراسة؛ فأن التراث السوسيولوجي والعلمي تضمن العديد من الدراسات حول موضوع المساواة بين الجنسين، والتنمية المستدامة منها:

دراسة السعيد (2019) بعنوان " التمييز المبني على النوع الاجتماعي في الأردن" هدفت للبحث في الأسباب الجذرية حول عدم المساواة بين الرجل والمرأة في الأردن. كما بحثت في مدى ترسّخ الذكورية في التشريعات الوطنية والممارسات المجتمعية. من خلال مراجعة الأدبيات والتشريعات والمقابلات المعمقة مع الخبراء، وخلصت إلى: أن التمييز بين الجنسين متأصل بشدة في الأنظمة السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية الأردنية. ولم تتغير الملاحظات الختامية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) بشأن التنميط وأدوار الجنسين في الأردن منذ عام 2000، في حين تم تعديل بعض القوانين لتحسين وضع المرأة في الأردن، إلا أنه لم يتم إصلاح النظام التشريعي الأردني بشكل كبير لتحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة.

في عام 2018 أصدر صندوق الأمم المتحدة للسكان دراسة عدالة النوع الاجتماعي والقانون والتي تتضمن تقييمًا شاملًا للقوانين والسياسات في ثمانية عشر دولة عربية؛ لتقييم ما إذا كانت القوانين تعزز أم تعيق المساواة بين النساء والرجال، وإن كانت تكفل الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي. تضم الدراسة تحليلًا للضمانات الدستورية لعدالة النوع الاجتماعي ولتدابير الحماية الدستورية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتشمل تحليلًا للقوانين الجنائية، وما إذا كانت بالدولة قوانين لمكافحة العنف الأسري تتصدى للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وقوانين الأحوال الشخصية، وهل تتيح للنساء المساواة في الزواج والطلاق والمواريث، وقوانين الجنسية، وما إذا كانت تضمن تمتع النساء والرجال على قدم المساواة بحقوق الجنسية، وقوانين العمل وهل تكفل الحماية من التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي في أماكن العمل.

الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويستقصي قضايا رئيسية في البيت والعمل، وفي الحياة العامة والخاصة، ويتصدى للعديد من القوالب النمطية المرتبطة ارتباطًا شائعًا بالرجال في المنطقة، ويسلط الضوء على الأساليب المؤدية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وفي نتائج التقرير يرى ما لا يقل عن 29% من الرجال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أنه يجب زيادة عدد النساء في مناصب السلطة السياسية ويود ما لا يقل عن 44% من الرجال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن يتاح للآباء خيار الحصول على إجازة تفرغ الوالدين (هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبروموندو-الولايات المتحدة، 2017.)

وأوضح المسح العالمي الذي أجرته الأمم المتحدة (2014) بعنوان: "التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين "أن هناك علاقة بين الاتجاه العالمي لزيادة فرص العمل والغذاء وحل مشكلة السكان والبيئة مرتبط بالمساواة بين الجنسين؛ لتحقيق التنمية المستدامة. وأن بينهما تأثير متبادل. وأن أهم معوقات مساهمة المرأة في التنمية المستدامة هو عدم المساوة في العلاقات بين الجنسين, كما توصلت الدراسة إلى أن جميع سياسات التنمية المستدامة على مختلف الأصعدة الدولية والإقليمية والمحلية يجب أن تتضمن مواد تلتزم بالمساوة بين الجنسين والاعتراف بقدرات وإمكانات المرأة، وهذا يتطلب معالجة الفجوة الجندرية وعدم المساواة بين الجنسين وضمان مشاركة المرأة في جميع مجالات مراقبة وصنع القرارات المتعلقة بسياسات التنمية الاجتماعية، والدمج بين التنمية المستدامة والمساواة الجندرية كعامل حيوي لتحفيز وتحقيق التنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة المسحية لثلاثة معايير لتقييم مدى العلاقة بين التنمية والمساواة بين الجنسين وهي أولا: الالتزام بحقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة، ثانيا: الاهتمام بالنساء والفتيات العاملات بدون أجر خاصة في المجتمعات الفقيرة وأخيرا المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في مختلف جوانب ومحاور التنمية المستدامة (United Nations, 2014) .

دراسة هياذير ورثنجنتون (2013) Heather N. Worthington بعنوان "العولمة والمساواة بين النوع الاجتماعي (الجندر) والإسلام: دراسة حالة متعددة الثقافات.." استخدم الباحث أسلوب التحليل المنهجي؛ للتحقق من العولمة والمساواة بين النوع الاجتماعي. وخلص إلى: أن العولمة تسمح لجميع البلدان بلعب دور متساو في تطوير البلدان، والحد من معدلات الفقر، وذلك من خلال إجراء تحسينات منها تحقيق المساواة؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية، وأن واحدة من القضايا العالمية تكمن في مساواة النوع (الجندر)، خصوصا بعد إزالة جميع أنواع التمييز ضد المرأة في عام 1979 من قبل الأمم المتحدة، وإيجاد أهداف تنموية في الألفية عام 2000. إن للعولمة تأثيرا مباشرا على دور النوع الاجتماعي والمعايير ذات الصلة. وأشارت الدراسة إلى أن التطورات المحيطة بالعولمة (إيجاد السوق العالمية والتكامل التكنولوجي، ومزج القيم الثقافية) تؤثر على وضعية الأسر والنوع الاجتماعي. وتتطلب إعادة النظر في المحور النسوي، وخصوصا في المجتمعات الإسلامية التي لا تمارس فيها المرأة حقوقها بإيجابية في المجتمع. واستنتجت الدراسة أن المرأة

في المجتمعات الإسلامية، مثل: إندونيسيا وكازاخستان والإمارات العربية المتحدة، قد رفعت من مستواها في المجتمع في مساواة النوع (الجندر) بشكل أكبر في المجال الاقتصادي والتعليمي والصحي والمشاركة السياسية، رغم بقاء مستوى الأجور للمرأة غير مساو للرجل

دراسة سانتيني غولسر وإستل ريموندو كورات (2011) بعنوان "المساواة بين الجنسين باعتبارها مطلبا عاما وعالميا" في مجلة رسالة اليونسكو الجديدة، أشارت إلى أن المساواة بين الجنسين ذات أهمية؛ لأنها من الأهداف الإنمائية للألفية، وهي شرط ضروري؛ لتحقيق التكافؤ في فرص التعليم، والحد من الفقر والوفيات وتحسين صحة الام. وأنه لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي والتوصل إلى حوكمة مسؤوله وبناء السلام في العالم إذا استمر استبعاد نصف سكان العالم –أي النساء- من دوائر صنع القرار. وهناك تداعيات إيجابية لزيادة عدد النساء في المراكز القيادية وفي القوى العاملة وفي الدوائر السياسية تظهر في الثقة بالأداء وزيادة الإنتاجية.

لكل ما تقدم، تأتي هذه الدراسة لعرض ومناقشة جوانب ظاهرة المساواة بين الجنسين في دولة الإمارات، باعتبارها ظاهرة معاصرة، يجب دراستها والتعرف عليها، ورصد أبعادها المختلفة ومستوى الوعي بها.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

أسلوب الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى المنهج التاريخي لجمع المعلومات الكمية والنوعية ذات الصلة بأهداف الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها: تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة جامعة عجمان في كلياتها المختلفة للفصل الدراسي الثاني 2019-220 م البالغ عددهم (6042) طالبا وطالبة حسب إحصائيات دائرة القبول والتسجيل.

عينة الدراسة: بلغ حجم مجتمع الدراسة 6042 في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2020/2019 واعتمد على معادلة "ستيفن تمبسون" في تحديد حجم العينة، وقد بلغ عدد مفرداتها (362) مبحوثاً، تم اختيارها بأسلوب العينة العشوائية البسيطة.

$$n=\frac{N\times p(1-p)}{\left[\left[N-1\times\left(d^2\div z^2\right)\right]+p(1-p)\right]}$$

الصيغة الرياضية لمعادلة "ستيفن تمبسون"

حيث أن: N=حجم المجتمع، z= الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتساوي 1.96، D= نسبة الخطأ وتساوي 0.05، P= نسبة توفر الخاصية والمحايدة = 0.50

وصف أفراد مجتمع الدراسة: يمكن وصف أفراد عينة الدراسة وفق متغيراتهم الديمغرافية المتمثلة في: النوع، العمر، المستوى الدراسي، الكلية، الحالة العملية، مكان السكن من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1) توزيع أفراد الدراسة وفقاً لخصائصهم الديموغرافية

النوع	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	140	38
أنثى	222	62
المجموع	362	100.0
العمر	**التكرارات**	**النسبة المئوية**
اقل من 19	46	12.7
19 – اقل من 21 سنه	67	18.5
21 – اقل من 23 سنه	115	31.7
24سنه وما فوق	134	37
المجموع	362	100.0
الكلية	**التكرارات**	**النسبة المئوية**
علمية	220	60.7
أدبية	142	39.3
المجموع	362	100.0

النوع	التكرارات	النسبة المئوية
الحالة العملية	**التكرارات**	**النسبة المئوية**
يعمل	148	40.8
لا يعمل	214	59.1
المجموع	362	100.0
المستوى الدراسي	**التكرارات**	**النسبة المئوية**
أولى	101	27.9
ثانية	78	21.5
ثالثة	75	20.7
رابعة فأكثر	108	29.8
المجموع	362	100.0
مكان السكن/امارة	**التكرارات**	**النسبة المئوية**
الفجيرة	38	10.4
رأس الخيمة	17	4.6
ام القيوين	155	42.8
عجمان	106	29.2
الشارقة	40	11
دبي	5	1.3
أبو ظبي	2.534	0.7
المجموع	362	100.0

أداة الدراسة: تم تطوير أداة خاصة لقياس مستوى وعي الشباب بمؤشرات المساواة بين الجنسين كأحد أهداف التنمية المستدامة بعد الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة في هذا المجال. وتتكون من جزئيين: الأول الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة، والثاني يتكون من خمسة محاور (مستوى الوعي بمفهوم التوازن بين الجنسين، مستوى الوعي بمؤشرات تحقيق التوازن بين الجنسين في مجال التحصيل العلمي، ومجال الصحة، والحياة والمجال السياسي، ومجال التمكين الاقتصادي). وكان على أفراد عينة الدراسة الإجابة عن كل عبارة من خلال خمسة محددات، وهي: موافق بشدة يأخذ وزن (1)، موافق يأخذ وزن(2)ومحايد يأخذ الوزن(3) وغير موافق يأخذ الوزن(4) وغير موافق بشدة يأخذ الوزن(5).

صدق الأداة وثباتها: بعد الانتهاء من تصميم وبناء الأداة تم تقنينها من خلال مختصين، وذلك للاسترشاد بآرائهم، وبناء على التعديلات التي اقترحها المحكمون ومراجعتها من قبل مختصين باللغة العربية، تم إجراء التعديلات اللازمة عليها حتى ظهرت بصورتها النهائية.

ولإيجاد ثبات الأداة تم تطبيقها على عينة تجريبية مكونة (40) مبحوثا, تم توزيعها على مرتين بينهما فاصل زمني (7) أيام.وتبين قيمة ألفا كرونباخ المحسوبة مساوية لـ: (0.919) وهي أكبر من النسبة المقبولة إحصائيا (0.60). وتم الاعتماد على المعيار التالي لبيان مستوى ودرجة الموافقة بين المبحوثين:

موافق بشدة من 1 إلى 1.79عالية جداً / موافق من 1.80 إلى 2.59عالية / محايد من 2.60 إلى 3.39متوسطة /غير موافق من 3.40 إلى4.19منخفضة /غير موافق بشدة من 4.20 إلى 5منخفضة جداً.

وبعد وصول الاستبانة لصورتها النهائية، تم توزيعها الكترونياً وطلب الإجابة عن كل عبارة بوضع إشارة (√) أمام أحد الخيارات المناسبة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS).

- التكرارات والنسب المئوية مع خصائص عينة الدراسة ومحاور الدراسة
- المتوسطات الحسابة والانحرافات المعيارية مع مستوى الوعي بمحاور الدراسة

عرض النتائج ومناقشتها

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرئيسي: ما مستوى وعي الشباب بمؤشرات المساواة بين الجنسين كأحد أهداف التنمية المستدامة في الامارات؟

للتعرف على مستوى وعي الشباب بمؤشرات المساواة بين الجنسين؛ تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة على كل محور، كما تم ترتيب هذه المحاور حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (2): المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول محاور مستوى وعي الشباب بمؤشرات المساواة بين الجنسين كأحد اهداف التنمية المستدامة

الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	مستوى الوعي بمفهوم المساواة بين الجنسين.	1.887	.0,556	4
2	مستوى الوعي بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التحصيل العلمي.	1.374	0.665	1
3	مستوى الوعي بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في الصحة والحياة.	2.026	0.574	5
4	مستوى الوعي بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في المجال السياسي.	1.856	0.594	3
5	مستوى الوعي بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التمكين الاقتصادى.	1.768	0.508	2
	المجموع العام	1.781	0.579	عالى جداً

يتضح من الجدول السابق رقم (2) والخاص بمستوى وعي الشباب بمؤشرات المساواة بين الجنسين كأحد أهداف التنمية المستدامة، الذي يتضمن (5) محاور أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة حول محاوره تراوحت ما بين (1.374-2.026)، وهي متوسطات تُشير إلى درجة موافقة تتراوح ما بين (عالية) و(عالية جداً)، مما يعني وجود اتفاق كبير في استجابات أفراد الدراسة حول محاور الدراسة.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي العام لاستجابات المبحوثين على جميع المحاور (1.781) ويدل على موافقتهم مما يعني أن هناك درجة عالية من وعي الشباب بمؤشرات المساواة بين الجنسين كأحد أهداف التنمية المستدامة. فجاء بالمرتبة الأولى: مستوى الوعي بمؤشرات المساواة بين الجنسين في مجال التعليم، وفي المرتبة الثانية مستوى الوعي بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التمكين الاقتصادي، وفي المرتبة الثالثة: مستوى الوعي بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في المجال السياسي، وفي المرتبة الرابعة: مستوى الوعي بمفهوم المساواة بين الجنسين وفي المرتبة الخامسة والأخيرة: مستوى الوعي بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في الصحة والحياة.

وبشكل عام تشير النتائج السابقة إلى درجة عالية جداً من الوعي لدى الشباب بدولة الامارات العربية المتحدة فيما يتعلق بمؤشرات المساواة بين الجنسين كهدف للتنمية المستدامة، ولعل ذلك يعود إلى دور الدولة والمجتمع الواضح في السعي وبمختلف الطرق لتعزيز الوسائل التي يمكن من خلالها دعم أفراد المجتمع ورعايتهم والتعزيز من أدوارهم الاجتماعية وصولاً إلى ترسيخ أمن، واستقرار المجتمع، ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة هدف المجتمعات ووسيلتها في التقدم والازدهار.

وتتفق النتائج السابقة مع ما أكدت عليه دراسة. (هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرومونديو-الولايات المتحدة، 2017.) ودراسة (صندوق الأمم المتحدة للسكان ،2018) والمسح العالمي الذي أجرته الأمم المتحدة (2014). وتتفق كذلك مع ما دعت إليه دراسة "سوتين" (Sutten, 2009) على ضرورة أخذ منظور الجنس الأنثوى والجنس الذكوري في الاعتبار عند وضع الاستراتيجيات، لما لذلك من تأثير إيجابي على المدى الطويل، كما تتفق أيضاً مع ما أكدت عليه دراسة "برومنفايلد" (W. Brumfield, 2015) من ضرورة وضع قوانين وتشريعات. ودراسة (Heather N. Worthington 2013) حين أشارت إلى أن المرأة في المجتمعات الإسلامية، مثل: إندونيسيا وكازاخستان والإمارات العربية المتحدة، قد رفعت من مستواها في المجتمع في مساواة النوع (الجندر) بشكل أكبر في المجال الاقتصادي والتعليمي والصحي والمشاركة السياسية، وتختلف مع نفس الدراسة حين أشارت إلى أن مستوى الأجور للمرأة غير مساو للرجل في تلكك المجتمعات.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: ما مستوى وعي الشباب بمفهوم المساواة بين الجنسين؟

للتعرف على مستوى وعي الشباب بمفهوم المساواة بين الجنسين؛ تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة، كما تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (3): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول مستوى وعي الشباب بمفهوم المساواة بين الجنسين

م	العبارات	درجة الاستجابة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
1	التوزيع المتساوي للفرص والموارد بين النساء والرجال.	123	33.9	169	46.6	52	14.3	15	4.14	3	0.82	1.911	0.619	5
2	المساواة أمام القانون والمساواة في الفرص وحق التصويت.	118	32.59	190	52.48	47	12.98	5	1.38	2	0.55	1.848	0.552	7
3	معاملة النساء والرجال بإنصاف من خلال اتخاذ إجراءات من شأنها تحقيق هذا العدل.	133	36.84	178	49.17	36	9.94	12	3.31	2	0.55	1.817	0.600	8
4	المعاملة العادلة بين الرجل والمرأة	145	40.05	165	45.58	35	9.66	15	4.14	2	0.55	1.795	0.637	9
5	المعاملة المتساوية أو المختلفة ولكن المتساوية من ناحية الحقوق والمنافع والواجبات والفرص.	119	32.87	179	49.44	41	11.32	18	4.97	5	1.38	1.925	0.608	3
6	أن الرجال والنساء يتمتعوا بنفس الحقوق والموارد والفرص والحماية ولا يتطلب ذلك ان يكونوا متشابهين أو أن يتم معاملتهم بالمثل	120	33.14	179	49.44	40	11.04	18	4.97	5	1.38	1.919	0.609	4
7	ان كل البشر رجالا ونساءً أحرار في تطوير قدراتهم الشخصية والاختيار دون التعرض للقيود المفروضة بسبب الأفكار النمطية وأدوار النوع الاجتماعي الصارمة والأفكار المسبقة	116	32.13	188	51.93	46	12.70	9	2.48	2	0.55	1.881	0.231	6
8	القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات	123	34.07	164	45.30	47	12.98	22	6.07	5	1.38	1.961	0.653	2
9	حالة يتمتع فيها الرجال والنساء بالحقوق والفرص والاستحقاقات على قدم المساواة	90	24.86	204	56.35	48	13.25	17	4.69	3	0.83	2.002	0.501	1
	المتوسط الحسابي العام											1.887		
	الانحراف المعياري العام											0.556		

يتضح من الجدول السابق رقم (3) والخاص بمحور مستوى وعي الشباب بمفهوم المساواة بين الجنسين، الذي يتضمن (9) عبارات أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة حول عباراته تراوحت ما بين (2.002، 1.795)، وهي متوسطات تُشير إلى درجة موافقة تتراوح ما بين (عالية) و(عالية جداً) ، مما يعني وجود اتفاق كبير في استجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي العام لاستجابات المبحوثين (1.887) ويدل على موافقتهم على المفهوم مما يعني أن هناك درجة عالية من وعي الشباب بمفهوم المساواة بين الجنسين. حيث جاء بالمرتبة الأولى الفقرة رقم 9 والتي تنص على " حالة يتمتع فيها الرجال والنساء بالحقوق والفرص والاستحقاقات على قدم المساواة " بمتوسط حسابي 2.002 وانحراف معياري 0.501، وبالمرتبة الثانية الفقرة رقم 8 والتي تنص على " القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات" بمتوسط حسابي (1.961) وانحراف معياري (0.653) وجاءت الفقرة رقم 5 بالمرتبة الثالثة وينص على "المعاملة المتساوية أو المختلفة ولكن المتساوية من ناحية الحقوق والمنافع والواجبات والفرص " بمتوسط حسابي 1.925 وانحراف معياري 0.608.في حين جاء بالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم 4 والتي تنص على "المعاملة العادلة بين الرجل والمرأة "بمتوسط حسابي 1.795وانحراف معياري 0.637

ونستنتج أن الشباب موافقين بدرجة عالية على أن مفهوم المساواة بين الجنسين هو حالة يتمتع فيها الرجال والنساء بالحقوق والفرص والاستحقاقات على قدم المساواة والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات. وأنه وفقا لتوزيع فئات ومستويات وعي المبحوثين بمفهوم التوازن بين الجنسين وبناء على المتوسط الحسابي العام يتضح إحصائياً أنه هناك وعي كبير بمفهوم التوازن بين الجنسين.

ولعل حصول مفهوم المساواة بين الجنسين على درجة موافقة (عالية) يمكن أن يعود إلى ارتفاع نسبة التعليم بين الشباب، إضافة إلى ما تقوم به

وسائل الإعلام من تغطية لمثل هذه القضايا خصوصاً في المجتمع الإماراتي الذي أنشاء مركزا خاصا يهتم بقضايا المساواة بين الجنسين "مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين" ذو البرامج والمشاريع التي تعزز وتزيد الوعي بمفهوم التوازن داخل المجتمع.

وتتفق النتائج السابقة مع ما كشفت عنه دراسة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبروموندو-الولايات المتحدة، 2017) والمسح العالمي الذي أجرته الأمم المتحدة (2014) إضافة إلى ما ذكر سابقاً فأن التراث السوسيولوجي والعلمي تضمن العديد من الدراسات حول موضوع المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة، وهذا ما تم عرضه في الإطار النظري للدراسة. وعلى صعيد التنظير والتفسير حظيت العلاقة بين الرجل والمرأة بأهمية خاصة في التاريخ الإنساني، وتتحدد هذه العلاقة في صيغة جدلية تنطوي على مفهوم الصراع حيناً والتوازن حيناً اخر، وصراعات طبقية اجتماعية حيناً وعرقية جنسية حيناً اخر. فهناك أفكار ونظريات ومقولات كثيرة تناولت مسألة التميز بين الجنسين، ويستند بعضها إلى المعتقدات والتأويلات الدينية وبعضها الآخر إلى الأيديولوجيا الطبقية وكلتاهما تؤكد على التميز بين المرأة والرجل وينطلق بعض هذه النظريات من أسس عرقية بيولوجية لتبرير التميز بين المرأة والرجل. (الأنصاري ووطفة، 2000:10)

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: ما مستوى وعي الشباب بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التحصيل العلمي؟

للتعرف على مستوى وعي الشباب بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التحصيل العلمي؛ تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة، وتم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (4): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول مستوى الوعي بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في التحصيل العلمي:

م	العبارات	درجة الاستجابة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		مو افق بشدة		مو افق		محايد		غيرمو افق		غيرمو افق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
1	إتاحة الفرصة لتعليم الإناث تعزز فرص التنمية المستدامة	76	20.99	215	59.39	46	12.70	19	5.24	6	1.65	2.071	0.535	3
2	زيادة مشاركة المرأة في التعليم العالي يعزز فرص المساواة بين الجنسين	124	34.25	193	53.13	34	9.39	7	1.93	4	1.10	1.823	0.563	2
3	التعليم الثانوي(نسبة السكان الإناث اللذين لديهم تعليم ثانوي على الأقل)	78	21.54	185	51.10	68	18.78	27	7.45	4	1.10	2.154	0.655	1
4	تعزيز استخدام تكنولوجيا لمعلومات والاتصالات من أجل تعزيز تمكين المرأة.	89	34.25	223	53.31	39	10.77	8	2.20	2	0.55	1.925	0.455	4
المتوسط الحسابي العام												1.374		
الانحراف المعياري العام												0.665		

يتضح من الجدول السابق رقم (4) والخاص بمحور مستوى وعي الشباب بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التحصيل العلمي، والذي يتضمن (4) عبارات، أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة حول عباراته تراوحت ما بين (2.154، 1.823)، وهي متوسطات تُشير إلى درجة موافقة (عالية)، وتُشير النتيجة السابقة إلى اتفاق استجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي العام لاستجابات الشباب حول مستوى وعي الشباب بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التحصيل العلمي (1.374) بانحراف معياري (0.665)، مما يدل على موافقتهم بدرجة (عالية جداً) على هذه المؤشرات، التي جاء في مقدمتها: التعليم الثانوي(نسبة السكان الإناث اللذين لديهم تعليم ثانوي على الأقل)، إضافة إلى زيادة مشاركة المرأة في التعليم العالي يعزز فرص المساواة بين الجنسين ، ثم إن إتاحة الفرصة لتعليم الإناث تعزز فرص التنمية المستدامة واخيراً تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز تمكين المرأة. ولعل زيادة الوعي لدى الشباب بمؤشرات المساواة في المجال التعليمي يعود إلى تشجيع المجتمع من خلال تغيير الاتجاهات نحو تعليم المرأة والدولة من خلال سن التشريعات وإنشاء الجامعات والمدارس من أجل تأهيل وتمكين المرأة للمشاركة في الحياة العامة، فأصبح الشباب يلمسوا أهمية هذا الدور وفعاليته.

وتتفق النتائج السابقة مع ما كشفت عنه دراسة (صندوق الأمم المتحدة للسكان ،2018) والمسح العالمي الذي أجرته الأمم المتحدة (2014).

وتمثل المساواة بين الجنسين في التعليم أولوية عامة لليونسكو وترتبط ارتباطاً وثيقاً بجهودها الرامية إلى تعزيز الحق في التعليم ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال إطار عمل التعليم حتى عام 2030، يرمي الهدف 4 للتنمية المستدامة إلى " ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع"، كما أن الهدف 5 للتنمية المستدامة يبيّن ضرورة " تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

وتختلف مع دراسة أعدها معهد اليونسكو للإحصاء " المساواة بين الجنسين في مجال التعليم" حين أشار إلى أن هناك فجوات كبيرة بين الجنسين فيما يتعلق بالانتفاع بالتعلّم وإتمامه، ومواصلة التعليم في العديد من البيئات، وذلك على حساب الفتيات في أغلب الأحيان، وإن من بين العقبات التي تحول دون ممارسة النساء لحقهن بالكامل في التعليم وإتمامه والاستفادة منه الفقر، والعزلة الجغرافية، ووضع الأقليات، والإعاقة، والزواج والحمل المبكران، والعنف القائم على أساس الجنس، فضلاً عن الاتجاهات التقليدية بشأن وضع النساء ودورهن.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث: ما مستوى وعي الشباب بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال الصحة والحياة؟

للتعرف على مستوى وعي الشباب بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال الصحة والحياة؛ تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة، وتم ترتيبها حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (5): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول مستوى الوعي بمؤشرات الصحة والحياة لتحقيق المساواة بين الجنسين:

م	العبارات	درجة الاستجابة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
1	تقليل وفيات الأمهات يعزز فرص مشاركتهن في التنمية المستدامة	142	39.22	194	53.59	21	5.80	2	0.55	3	0.82	2.629	0.782	1
2	تقليل معدل الولادات للمراهقات	0	0	223	61.60	83	22.92	14	3.86	38	10.49	2.356	0.785	2
3	منع زواج القاصرات	63	17.5	159	43.92	95	26.24	36	9.94	7	1.93	1.867	0.642	7
4	الاهتمام بالصحة الإنجابية (العناية بالأم والطفل)	134	37.01	162	44.75	50	13.81	12	3.31	4	1.10	1.928	0.502	5
5	عدم تعريض صحة المرأة للخطر الإجهاض ،تنظيم الأسرة).	90	24.86	204	56.35	48	13.25	17	4.69	3	0.82	2.002	0.501	4
6	القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات	98	17.5	159	43.92	95	26.24	36	9.94	7	1.93	1.679	0.619	8
7	القضاء على الممارسات الضارة مثل الزواج المبكر والزواج القسري (الإجباري)	120	33.14	179	49.44	40	11.04	18	4.97	5	1.38	1.919	0.609	6
8	زيادة الاهتمام بصحة المرأة في جميع مراحلها العمرية	78	21.54	185	51.10	68	18.78	27	7.45	4	1.10	2.154	0.655	3
	المتوسط الحسابي العام											2.026		
	الانحراف المعياري العام											0.574		

يتضح من الجدول السابق رقم (5) والخاص بمحور مستوى وعي الشباب بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال الصحة والحياة، الذي يتضمن (8) عبارات، أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة حول عباراته تراوحت ما بين (2.629، 1.679)، وهي متوسطات تُشير إلى درجة

موافقة تتراوح ما بين (عالية) و(عالية جداً)، وتُشير كذلك إلى تفاوت استجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي العام للاستجابات حول مستوى وعي الشباب بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال الصحة والحياة (2.026) بانحراف معياري (0.574)، مما يدل على موافقتهم بدرجة (عالية) على هذه المؤشرات التي جاء في مقدمتها: تقليل وفيات الأمهات يعزز فرص مشاركتهن في التنمية المستدامة، إضافة إلى تقليل معدل الولادات للمراهقات. وزيادة الاهتمام بصحة المرأة في جميع مراحلها العمرية، وعدم تعريض صحة المرأة للخطر الإجهاض، تنظيم الأسرة). والاهتمام بالصحة الإنجابية (العناية بالأم والطفل)، والقضاء على الممارسات الضارة مثل الزواج المبكر والزواج القسري (الإجباري)، ومنع زواج القاصرات واخيراً القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات. ويعود ذلك إلى اهتمام المؤسسات الصحية في الدولة بقضايا المرأة الصحية فتنظم البرامج وحملات التوعية والإعلام لتوعية افراد المجتمع بأهمية الصحة الإنجابية للمرأة وانعكاسات ذلك على الفرد والمجتمع بما يضمن استمرار مشاركتها في تحقيق التنمية. وتتفق النتائج السابقة مع ما كشفت عنه دراسة (صندوق الأمم المتحدة للسكان ،2018) والمسح العالمي الذي أجرته الأمم المتحدة (2014).

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع: ما مستوى وعي الشباب بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في المجال السياسي؟للتعرف على ما مستوى وعي الشباب بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في المجال السياسي؛ تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة، كما تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (6): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول مستوى الوعي بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في المجال السياسي:

م	العبارات	درجة الاستجابة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
1	زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية يعزز التنمية المستدامة	134	37.01	162	44.75	50	13.81	12	3.31	4	1.10	2.030	0.540	3
2	تولي المرأة لمناصب سياسية (وزيرة ،سفيرة)	98	27.07	207	57018	46	12.70	7	1.93	4	1.10	2.132	0.639	2
3	زيادة حصة المرأة في المقاعد البرلمانية	85	23.48	240	66.29	32	8.83	2	0.55	3	0.82	2.154	0.655	1
4	تعزيز مشاركة النساء كمقترعات ومرشحات وتشجيع تمثيلهن على قدم المساواة في اللجان الدستورية، والمجالس النيابية، والإدارات العامة، والقضاء	90	24.93	203	56.07	48	13.25	17	4.69	3	0.82	2.002	0.503	4
5	سن التشريعات لمنع العنف الجنسي والجسدي والتصدي له وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء وخدمات دعم الضحايا	165	45.58	160	44.19	26	7.18	10	2.76	1	0.27	1.782	0.511	6
6	تعزيز الحقوق القانونية للمرأة وإمكانية اللجوء للقضاء	76	20.99	215	59.39	46	12.70	19	5.24	6	1.65	2.002	0.501	5
	المتوسط الحسابي العام												1.856	
	الانحراف المعياري العام												0.594	

يتضح من الجدول السابق رقم (6) والخاص بمحور مستوى وعي الشباب بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في المجال السياسي، والذي يتضمن (6) عبارات، أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة حول عباراته تراوحت ما بين (2.154، 1.782)، وهي متوسطات تُشير إلى درجة موافقة تتراوح ما بين (عالية) و(عالية جداً)، وتُشير كذلك إلى تفاوت استجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي العام للاستجابات حول مستوى وعي الشباب بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في المجال السياسي (1.856) بانحراف معياري (0.594)، مما يدل على موافقتهم بدرجة (عالية) على هذه المؤشرات التي جاءت على الترتيب: زيادة حصة المرأة في المقاعد البرلمانية، تولي المرأة لمناصب سياسية (وزيرة ،سفيرة)، زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية يعزز التنمية المستدامة، تعزيز مشاركة النساء كمقترعات ومرشحات وتشجيع تمثيلهن على قدم المساواة في اللجان الدستورية، والمجالس النيابية، والإدارات العامة، والقضاء، تعزيز الحقوق القانونية للمرأة،

وإمكانية اللجوء للقضاء، وأخيراً سن التشريعات لمنع العنف الجنسي والجسدي والتصدي له وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء وخدمات دعم الضحايا.

ويمكن تفسير ظهور الوعي المرتفع بمؤشرات المساواة بين الجنسين في المجال السياسي لدى الشباب إلى ما تقوم به مؤسسات الدولة في الإمارات من سن تشريعات، وتنظيم حملات وبرامج إعلامية وتوعوية، وإنشاء مراكز، وعقد مؤتمرات وندوات وتظاهرات علمية تركز بشكل أساسي على أهمية دور المرأة في المجتمع وضرورة مشاركتها في جميع مجالات الحياة وحصولها على حقوقها وحمايتها بما يضمن استمرار مشاركتها في تحقيق التنمية السياسية.

وتتفق النتائج السابقة مع ما أكدت عليه دراسة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبروموندو-الولايات المتحدة، 2017.) من وجوب زيادة عدد النساء في مناصب السلطة السياسية، ودراسة (صندوق الأمم المتحدة للسكان ،2018) والمسح العالمي الذي أجرته الأمم المتحدة (2014). وتتفق كذلك مع ما دعت إليه دراسة "سوتين" (Sutten, 2009) على ضرورة أخذ منظور الجنس الأنثوي والجنس الذكوري في الاعتبار عند وضع الاستراتيجيات، لما لذلك من تأثير إيجابي على المدى الطويل، كما تتفق أيضاً مع ما أكدت عليه دراسة "برومنفايلد" (W. Brumfield, 2015) من ضرورة وضع قوانين وتشريعات.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع: ما مستوى وعي الشباب بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التمكين الاقتصادي؟

للتعرف ما مستوى وعي الشباب بمؤشرات تحقيق التوازن بين الجنسين في مجال التمكين الاقتصادي؛ تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة، كما تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (7): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول مؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التمكين الاقتصادي:

م	العبارات	درجة الاستجابة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
1	زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل.	89	24.58	203	56.07	44	12.15	22	6.07	4	1.10	1.953	0.442	6
2	تعزيز الفرص الاقتصادية للإناث.	80	22.09	190	52.48	62	17.12	24	6.62	6	1.65	1.961	0.430	5
3	زيادة مشاركة لمرأة في الأعمال الحرة (ريادة الأعمال).	78	21.54	185	21.54	68	18.78	27	7.45	4	1.10	1.944	0.417	7
4	تولي المرأة المناصب القيادية في العمل.	76	20.99	215	59.39	46	12.70	19	5.24	6	1.65	2.017	0.535	2
5	المساواة في الأجور بين الذكور ولإناث	104	28.72	191	52.76	43	11.87	19	5.24	5	1.38	1.977	0.561	4
6	الاعتراف بأعمال الرعاية الغير مدفوعة الأجر والأعمال المنزلية	120	33.14	179	49.44	40	11.04	18	4.97	5	1.38	1.919	0.609	8
7	المساواة بين لرجال والنساء في بيئة العمل	76	20.99	215	59.39	46	12.70	19	5.24	6	1.65	2.071	0.535	1
8	زيادة تنفيذ لمشاريع التي تدعم المساواة بين الرجل والمرأة	120	33.14	179	49.44	40	11.04	18	4.97	5	1.38	1.919	0.609	8
9	التمثيل المتوازن للجنسين داخل مختلف المؤسسات العاملة في الدولة	90	24.86	204	56.35	48	13.25	17	4.69	3	0.82	2.002	0.501	3
المتوسط الحسابي العام												1.768		
الانحراف المعياري العام												0.508		

يتضح من الجدول السابق رقم (7) والخاص بمحور مستوى وعي الشباب بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التمكين الاقتصادي، والذي يتضمن (9) عبارات، أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة حول عباراته تراوحت ما بين (2.071، 1.919)، وهي متوسطات تُشير إلى درجة موافقة (عالية)، وتُشير كذلك إلى تفاوت استجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور.

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي العام للاستجابات حول مستوى وعي الشباب بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التمكين الاقتصادي (1.768) بانحراف معياري (0.508)، مما يدل على موافقتهم بدرجة (عالية جداً) على هذه المؤشرات التي جاءت على الترتيب: المساواة بين الرجال والنساء في بيئة العمل، تولي المرأة للمناصب القيادية في العمل، التمثيل المتوازن للجنسين داخل مختلف المؤسسات العاملة في الدولة، المساواة في الأجور بين الذكور والإناث، تعزيز الفرص الاقتصادية للإناث، زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، زيادة مشاركة المرأة في الأعمال الحرة (ريادة الأعمال)، وأخيراً الاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والأعمال المنزلية، وزيادة تنفيذ المشاريع التي تدعم المساواة بين الرجل والمرأة.

حيث نجد أن درجة الوعي المرتفعة ربما ترجع إلى زيادة معرفة الشباب بأهمية دور المرأة في الحياة العامة، وفقاً ودرجة تشجيع المجتمع لهم، ووجود

العديد من التشريعات والمؤسسات التي تعمل على زيادة فاعلية المساواة بين الجنسين كإحدى الآليات التي تحقق التنمية الشاملة والمستدامة، كالجامعات، والمراكز البحثية، وبعض المؤسسات الأخرى. حيث تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول التي تعمل وبشتى الطرق على تبنى الأفكار المبتكرة، وتحفز عليها، وهو ما يتفق ما دعت إليه دراسة "سوتين" (Sutten, 2009) على ضرورة أخذ منظور الجنس الأنثوى والجنس الذكوري في الاعتبار عند وضع الاستراتيجيات، لما لذلك من تأثير إيجابي على المدى الطويل.

وبشكل عام تشير يمكن القول أن تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية يحقق مجموعة من الأهداف نذكر منها :تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان. تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة، وتنمية إحساسهم بالمسؤولية القائمة، احترام البيئة الطبيعية، تحقيق استغلال أمثل وعقلاني للموارد المتاحة، ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع، تحقيق نمو اقتصادي تقني (ملكية،2008: 9). وعلى الرغم من هذه الجهود، إلا أن ثمة مجموعة من التحديات والمعوقات التي تواجهها، والتي تحول دون الوصول إلى مستوى من التنمية في مختلف المجالات، ومنها الفقر وعدم المساواة ، ومعوقات تتعلق بالديون التي حالت دون نجاح خطط التنمية المستدامة، ومعوقات تتعلق بالتكدس السكاني غير الرشيد، ومعوقات تتعلق بتدهور الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها بطرق غير العقلانية، ومعوقات تتعلق بنقص الخبرات والامكانات الاقتصادية اللازمة، وتحديات تتعلق بإيجاد مصادر التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة، وتحديات تتعلق بإعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية للشعوب الأقل نموا، وتحديات تتعلق بتحقيق التكامل لاقتصادي وتشجيع الاستثمار في شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية:(سراج الدين ،1993: 6)

النتائج والتوصيات

ملخص النتائج والتوصيات العامة للدراسة:

1. فيما يتعلق بالخصائص العامة للشباب (عينة الدراسة) يتضح أن الغالبية العظمى من المبحوثين هم من: الإناث. أعمارهم 21 فأكثر. ومن طلبة البكالوريوس في التخصصات العلمية، المنتمين إلى فئة السنة الرابعة، ولا يعملون. ومن سكان إمارات المنطقة الوسطى (أم القيوين وعجمان والشارقة ودبي.

2. بشكل عام هناك مستوى عال جداً من الوعي لدى الشباب بدولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بمؤشرات المساواة بين الجنسين كهدف للتنمية المستدامة خصوصا في مجال التعليم والتمكين الاقتصادي.

3. لدى الشباب وعي كبير بمفهوم المساواة بين الجنسيين كأحد اهداف التنمية المستدامة. باعتباره حالة يتمتع فيها الرجال والنساء بالحقوق والفرص والاستحقاقات على قدم المساواة إضافة إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، والمعاملة المتساوية والعادلة بين الرجل والمرأة.

4. أن الشباب على درجة كبيرة من الوعي بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التحصيل العلمي وجاء في مقدمتها: التعليم الثانوي (نسبة السكان الإناث اللذين لديهم تعليم ثانوي على الأقل)، إضافة إلى زيادة مشاركة المرأة في التعليم العالي وإتاحة الفرصة لتعليم الإناث تعزز فرص التنمية المستدامة، واخيراً تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز تمكين المرأة.

5. أن الشباب على درجة كبيرة من الوعي بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال الصحة والحياة وجاء في مقدمتها: تقليل وفيات الأمهات يعزز فرص مشاركتهن في التنمية المستدامة، إضافة إلى تقليل معدل الولادات للمراهقات. وزيادة الاهتمام بصحة المرأة في جميع مراحلها العمرية، وعدم تعريض صحة المرأة للخطر الإجهاض، تنظيم الأسرة). والاهتمام بالصحة الإنجابية (العناية بالأم والطفل)، والقضاء على الممارسات الضارة مثل الزواج المبكر والزواج القسري (الإجباري)، ومنع زواج القاصرات واخيراً القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات.

6. أن الشباب على درجة كبيرة من الوعي بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في المجال السياسي وجاءت على الترتيب: زيادة حصة المرأة في المقاعد البرلمانية، تولي المرأة لمناصب سياسية (وزيرة ، سفيرة)، زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية يعزز التنمية المستدامة، تعزيز مشاركة النساء كمقترعات ومرشحات وتشجيع تمثيلهن على قدم المساواة في اللجان الدستورية، والمجالس النيابية، والإدارات العامة، والقضاء، تعزيز الحقوق القانونية للمرأة وإمكانية اللجوء للقضاء، وأخيراً سن التشريعات لمنع العنف الجنسي والجسدي والتصدي له وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء وخدمات دعم الضحايا.

7. أن الشباب على درجة كبيرة من الوعي بمؤشرات تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التمكين الاقتصادي وجاءت على الترتيب: المساواة بين الرجال والنساء في بيئة العمل، تولي المرأة للمناصب القيادية في العمل، التمثيل المتوازن للجنسين داخل مختلف المؤسسات العاملة في الدولة، المساواة في الأجور بين الذكور والإناث، تعزيز الفرص الاقتصادية للإناث، زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، زيادة مشاركة المرأة في الأعمال الحرة (ريادة الأعمال)، وأخيراً الاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والأعمال المنزلية، وزيادة تنفيذ المشاريع التي تدعم المساواة بين الرجل والمرآة.

في ضوء النتائج توصي الدراسة بما يلي:

1. أن تقوم وسائل الإعلام ودور العبادة والجامعات ومنظمات المجتمع المدني بتبني برامج ونشاطات تهدف إلى زيادة الوعي بأهمية نشر وتفعيل ثقافة المساواة بين الجنسين كأحد اهداف التنمية المستدامة واكساب المرأة حقوق وفرص ومهارات متنوعة فيزيد من مشاركتها وانتمائها وولائها لمجتمعها.
2. ضرورة التنسيق الفعال بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص لدعم وتفعيل مؤشرات المساواة بين الجنسين وتوفير عوامل نجاحه.
3. ضرورة توفير الإمكانات التكنولوجية والإدارية والتسهيلات لضمان زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز تمكين المرأة ومشاركتها في الحياة العامة.
4. ضرورة زيادة مشاركة المرأة في الأعمال الحرة (ريادة الأعمال)، والاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والأعمال المنزلية، وزيادة تنفيذ المشاريع التي تدعم المساواة بين الرجل والمرآة.
5. ضرورة توفر البيانات والاحصاءات اللازمة عن واقع المساواة بين الجنسين في المجتمع بما يساعد في رسم الخطط والاستراتيجيات المستقبلية.
6. المتابعة الدورية والتقييم لمدى تحقيق مؤشرات المساواة بين الجنسين في جميع المجالات الصحية والتعليمية والاقتصادية والسياسية.
7. ضرورة إجراء دراسات مشابهه على مجتمعات وعينات أخرى باستخدام منهجيات وأدوات ومتغيرات أخرى.
8. عقد ورش عمل مع الأطراف المهتمة بموضوع التوازن والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة ومناقشة نتائج الدراسة الحالية.
9. سن وتفعيل التشريعات للقضاء على الممارسات الضارة، ومنع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات خصوصاً العنف الجنسي والجسدي والتصدي له، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء وخدمات دعم الضحايا.

شكر: " اجري هذا البحث بدعم من عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة عجمان خلال العام الجامعي 2020/2019".

المصادروالمراجع

أبو القرايا، بشير سعدي. (2008)، المرأة الإماراتية في مواجهة مشكلات التطور، مجلة آراء حول الخليج، العدد 45، دبي، حزيران / يونيو

الأنصاري، عيسى محمد إبراهيم ووطفة، علي أسعد (2000)، مواقف طلاب جامعة الكويت من قضايا المساواة بين الرجل والمرأة في ضوء بعض المتغيرات التعليمية والاجتماعية: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلد 26، عدد98، جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي، ص 10.

ابن قوية، سامية، (2019)، المرأة في وثيقة خطة التنمية المستدامة 2030، مجلة افاق علمي، جامعة الجزائر، مجلد 11، ال عدد2، ص7.

البوابة الرسمية لحكومة الإمارات متوفر عبر موقع

/www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/leaving-no-one-behind/5genderequality

التنمية المستدامة، (2011)www.mouwazaf-dz.com

دوغلاس، موسيشت. (1993)، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، ص 50-85.

سراج الدين، اسماعيل، (1993) حتى تصبح التنمية المستدامة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ص 6، ديسمبر

السعيد، عايدة واخرون، (2019)، التمييز المبني على النوع الاجتماعي في الأردن، مركز المعلومات والبحوث- مؤسسة الملك الحسين، الأردن.

السنبل، عبد العزيز بن عبد الله، (2001) دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص 20، 24-26 سبتمبر.

الشامسي، ميثا.(2015)، أم الإمارات مبادئ وإنجازات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.أبو ظبي

شيخلي، عبد الرازق. (2001)، الادارة المحلية، دراسة مقارنة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة مؤتة

صندوق الأمم المتحدة للسكان)..2018،) ، عدالة النوع الاجتماعي والقانون) ،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)

كورات، سانتيني غولسروريموند،استل ،(2011)، المساواة بين الجنسين باعتبارها مطلبا عاما وعالميا، مجلة رسالة اليونسكو الجديدة ، العدد 64، ص30-

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، (2001) ،تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا ، نيو يورك: الأمم المتحدة. ص 9.

مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين ./http://www.gbc.gov.ae

مختاري، فتيحة (2019) ، تحقيق المساواة بين الجنسين في الجزائر على ضوء أحكام إتفاقية "سيداو" ، مجلة الندوة للدراسات القانونية ،عدد26 ، الجزائر.

مليكة، طيب سلمان، (2008) اشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة، مجلة العلوم الانسانية، السنة السادسة، العدد 39، ص 9-11.

المنتدى الاقتصادي العالمي (2018) ، تقرير الفجوة بين الجنسين العالمي ،2020/6/5 (12.45) https://www.noonpost.com/content/28023
هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبورموندو الولايات المتحدة ومعهد دراسات المرأة بير زيت (2017)، الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هيئة الأمم المتحدة.
اليونسكو (2016) ، المساواة بين الجنسين في مجال التعليم:الاستراتيجية ، المعايير والقواعد، معهد اليونسكو للإحصاء.

References

Abu Alqaraia,B. (2008). Emirate women in the face of development problems ,*Araa al Khaleej Journal*, issue 45 , Dubai,June.

Al Ansari,E. ,Ali A. (2000) . The attitudes of Kuwait University students on issues of Gender equality in light of some social and educational variables,*Journal of Dirasat Al Khaleej and Shebh Al Jazeera Al Arabyia* , 26 (98) ,Al Kuwait University – Scientific Publish council.

Al Saeed, A.et al. (2019). Gender Discrimination in Jordan ,Information and research center –King Hussein Foundation ,Jordan.

Al Shamsee, M. (2015) . Aum Al Emarat:Principles & Achievements , Emeriti Center for Strategical studies and researches, Abu Dhabi

Al Sunbul, A. (2001) . The Role of Arab Organizations in sustainable development, A Paper presented to the conference on development and security on the Arab world ,Nayif Academy for security sciences , Riyadh ,p20-26,september.

Bin Qawia , Samia ,(2019) . Women in the document of sustainable development plan2030,*Afaq Elmyia Journal* , 11 (2) , 7

Brumfield, R, W. (2015). Innocence Lost: An Analysis of Terrorist Cyber Operations Targeting American Youth. A Capstone Project Submitted to the Faculty of Utica College.

Brumfield, R, W. (2015). Innocence Lost: An Analysis of Terrorist Cyber Operations Targeting American Youth. A Capstone Project Submitted to the Faculty of Utica College.

Corate Santinee Goscler & Remonde Estel,(2011), Gender Equality as a Public and international requirement ,*New letter Journal of UNESCO,* issue 64, p30

Douglas , M.(1993) . Principles of sustainable development , translated by Bahaa Shaheen , p50-85,Al Dar Al Dawlyia for cultural investments ,Cairo,Egypt

ESCWA ,(2001) . Implementation of sustainable development indicators in in ESCWA countries, p9.New York: UN

Khalfan, A. & Cordonier Segger, M. (2004). Sustainable Development Law: Principles, Practices & Prospects. Oxford: Oxford University Press.

Khalfan, A., & Cordonier Segger, M. (2004). Sustainable Development Law: Principles, Practices & Prospects. Oxford: Oxford University Press.

Maleeka,T. (2008) . The problem of sustainable local development in light of environment protection ,Humanities science journal, 6 (39), 9-11.

Mukhtari, F. (2019) . Gender balance achievement in Algeria in light of 'SEDAW' agreement, *Alnadwa law studies journal*, issue 26,Algeria

Sart Cogiterra,(n.d.) "ACTU, Environment www.actu-enviroment.com.accesseddata.2006.pp.10-12.

Sart Cogiterra, (n.d.)"ACTU, Environment www.actu-enviroment.com.accesseddata.2006.pp.10-12.

Seraj Al Deen,E. (1993). Until development Become Sustainable ,AlTamweel Wal Tanmia Journal, p6. International Monetary fund , September.

Sheikhly,A. (2001),Local management, comparative study, faculty of economics and administrative science, Mut`aa University-Jordan

Sustainable development,(2011) .www.mouwazaf-dz.com

Sutten, M. L. (2009). The Rising Importance of Women in Terrorism and the Need to Reform Counterterrorism Strategy. School of Advanced Military Studies United States Army Command and General Staff College Fort Leavenworth, Kansas

Sutten, M. L. (2009). The Rising Importance of Women in Terrorism and the Need to Reform Counterterrorism Strategy. School of Advanced Military Studies United States Army Command and General Staff College Fort Leavenworth, Kansas

The Official Portal of the Emirates government on site /www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/leaving-no-one-behind/5genderequality

UN Women ,Promondo,Beer Zait Women Studies Center(2017),International survey on men and gender equality in middle east and north Africa ,United Nation.

UNESCO ,(2016) . Gender Equality in Education:The Strategy ,Criteria & Principles ,UNESCO statistical institute.

United Arab Emirates Gender Balance Council http://www.gbc.gov.ae/.

United Nation Population Fund,(2018) . Gender Justice & Law ,United Nation development Program ,UN women ,ESCWA -

United Nation University. (2002). Effective Pathways to Sustainable Development Report to Second Preparatory Session for the 2002 (*World Summit on Sustainable Development, p. 6, Rep.*). New York: United Nation.

United Nation University. (2002). Effective Pathways to Sustainable Development Report to Second Preparatory Session for the 2002 (*World Summit on Sustainable Development, p. 6, Rep*.). New York: United Nation.

United Nations(2014) . The World Survey on the Role of Women in Development, on the theme of "gender equality and sustainable development", Secretary-General, United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN WOMEN), United Nations, New York, U.S.A

United Nations(2014), The World Survey on the Role of Women in Development, on the theme of "gender equality and sustainable development", Secretary-General, United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN WOMEN), United Nations, New York, U.S.A

World Economic Forum (2018) . International Gender Gap report ,506-2020(12:45) https://www.noonpost.com/content/28023

Worthington,N. (2013).Globalization, gender equality and Islam: a cross-cultural case study of Indonesia, the United Arab Emirate, and Kazakhstan, M.A thesis in political science program, University of South Dakota.

Worthington.N. (2013).Globalization, gender equality and Islam: a cross-cultural case study of Indonesia, the United Arab Emirate, and Kazakhstan, M.A thesis in political science program, University of South Dakota.

Xinqum, W. et al. (2009). " Research and Application of a Data-Driven Platform for Sustainable Development of energy, Economic and Environment, *Second International conference on Environmental and Computer Science*, duba.28-30 december.

Xinqum, W.et al. (2009). " Research and Application of a Data-Driven Platform for Sustainable Development of energy, Economic and Environment, *Second International conference on Environmental and Computer Science*, duba.28-30 december.